



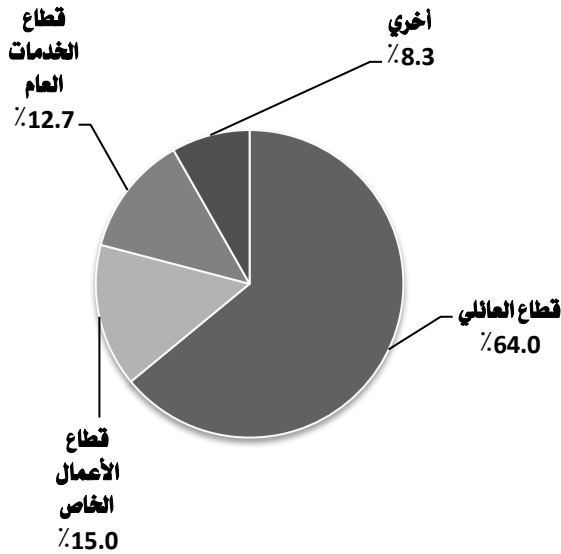
43.1٪ زيادة في أرصدة الودائع المصرفية لعام 2017/2016

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اليوم الاثنين الموافق 19 / 2 / 2018 النشرة السنوية لإحصاءات الودائع والإئتمان المصرفي لعام 2017/2016 وتناولت تطورات الودائع والإئتمان المصرفي خلال عام 2017/2016 مقارنة بعام 2016/2015 وكانت أهم المؤشرات ما يلي :

الودائع المصرفية

ارتفعت أرصدة الودائع المصرفية في عام 2017/2016 لتصل إلى 3027.8 مليار جنيهه بنسبة زيادة قدرها 43.1٪ عن عام 2016/2015، وكان لأرتفاع ودائع كلا من القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص الأثر الأكبر في تلك الزيادة كما ساهمت حزمة الإجراءات الاقتصادية بداية من يناير 2016 في زيادة قدرة الجهاز المصرفي على جذب مدخرات القطاع العائلي حيث :

توزيع أرصدة الودائع لدى الجهاز المصرفي طبقا للقطاعات الاقتصادية لعام ٢٠١٧/٢٠١٦



- بلغت أرصدة الودائع المصرفية للقطاع العائلي 1938.8 مليار جنيهه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 46.6٪، حيث ساهم الأفراد الطبيعيون بنسبة 94.5٪ من إجمالي أرصدة ودائع القطاع العائلي، حيث استحوذ القطاع العائلي على نسبة 64٪ من إجمالي الودائع المصرفية .

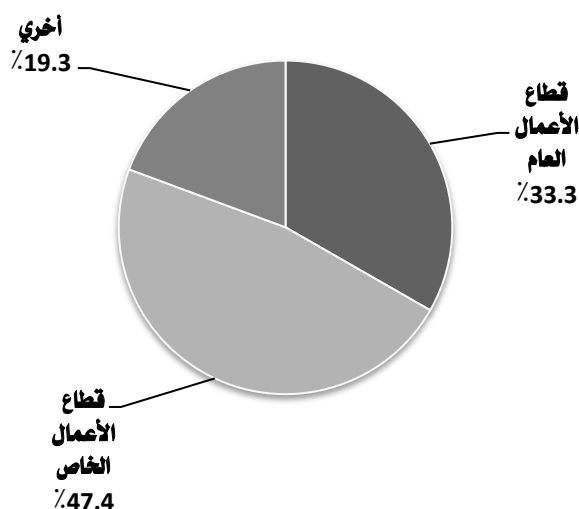
- بلغت أرصدة الودائع المصرفية لقطاع الأعمال الخاص 455.5 مليار جنيهه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 31.1٪، حيث استحوذ القطاع الخاص المنظم على نسبة 76٪ من ودائع قطاع الأعمال الخاص ، كما بلغت نسبة ودائع القطاع 15٪ من إجمالي الودائع المصرفية.

- بلغت أرصدة الودائع المصرفية لقطاع الخدمات العام 384.3 مليار جنيهه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 40.4٪. ويرجع هذا الى زيادة لقيمة إيداع الخزنة والإدارة الحكومية بالبنوك حيث تمثل 97.8 ٪ من ودائع قطاع الخدمات العام ، كما بلغت نسبة ودائع القطاع 12.7٪ من إجمالي الودائع المصرفية.

الإئتمان المصرفي

بلغت أرصدة الإئتمان المصرفي 1427.5 مليار جنيه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 51.3٪ عن عام 2015/2016، وكان لإرتفاع الإئتمان الممنوح لكلا من قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص الأثر الأكبر في تلك الزيادة حيث:

أرصدة الإئتمان لدى الجهاز المصرفي طبقا للقطاعات الاقتصادية لعام ٢٠١٦/ ٢٠١٧



- بلغت أرصدة الإئتمان التي تم منحها لقطاع الأعمال العام 475.1 مليار جنيه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 79.2٪، وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع حجم الإئتمان للهيئات العامة الاقتصادية إلى 326.8 مليار جنيه، بما يمثل 68.8٪ من إجمالي الإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام، ويرجع ذلك للتوسع في مشروعات البنية التحتية التي تقوم الهيئات بتنفيذها (طرق - محطات كهرباء - محطات مياه)، وبذلك بلغت نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع 33.3٪ من إجمالي أرصدة الإئتمان المصرفي.

- بلغت أرصدة الإئتمان التي تم منحها لقطاع الأعمال الخاص 676.2 مليار جنيه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 47.1٪، ويرجع هذا إلى إرتفاع حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص المنظم، حيث بلغ 552.7 مليار جنيه بما يمثل 81.7٪ من إجمالي الإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص، وبذلك بلغت نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع 47.4٪ من إجمالي أرصدة الإئتمان المصرفي.

- بلغ فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي 1600.3 مليار جنيه عام 2017/2016 بنسبة زيادة قدرها 36.5٪، ويرجع هذا إلى إرتفاع حجم الودائع عن حجم الإئتمان الممنوح، وبذلك بلغت نسبة السيولة لدى الجهاز المصرفي 52.8٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي